ويقترب موقف مصر، التي توسطت بين المنظمة والاردن، من موقف المنظمة تجاه القرار ٢٤٢. فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في حديث لمجلة «الحوادث» اللبنانية: ان مطالبة مصر لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ لم تكن مبنية على قبولها بالقرار على صيغته الحالية، انما بعد التعديل الذي ينبغي ان يتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين» (**الرأي**، ١٣/٢/١٩٨٦). والمنظمة، حسب بيانها، «ما فتئت ابداً بالقرار ٢٤٢ دون اقترانه بقرارات الامم المتحدة كلها، وبحق تقرير المصير، ابتداء بما اتفقت عليه مع الاردن في ١١ شباط (فبراير)، وانتهاء بموقفها الراهن والثابت من هذه القضية. ان مسؤولية الفشل تقع دون شك على تراجع الولايات المتحدة الاميركية، ومصداقية اميركا هي التي كانت دائماً موضع الشك» (**وفا**، ٨/٢/١٩٨٦).

وهكذا طويت صفحة اخرى من فصل العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية بتباين في فهم القضية الفلسطينية وفي المواقف من مسألة حلها. وتوجه عرفات الى مصر لاطلاع المسؤولين المصريين على نتائج مباحثاته مع الاردن: كما اوفد الملك حسين رئيس وزرائه زيد الرفاعي الى دمشق للغرض ذاته.

مجلس الامن: «فيتو» اميركي

قلنا في البداية ان منظمة التحرير الفلسطينية حاولت تحريك الركود العربي مستفيدة من محاولة اعضاء كنيست اسرائيليين دخول حرم المسجد الاقصى بتاريخ ١٤/١/١٩٨٦، وقد فشلت تلك المحاولة نتيجة مواجهة سكان المناطق المحتلة لهم وتصديهم لهذه المحاولة. وقد طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من ملك المغرب الحسن الثاني عقد اجتماع طارئ للجنة القدس التي يرأسها لبحث موضوع تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على المسجد الاقصى. كما تقدمت المملكة المغربية بصفتها رئيس منظمة المؤتمر الاسلامي، ودولة الامارات العربية المتحدة، بصفتها رئيس المجموعة العربية في المنظمة الدولية، بشكوى الى مجلس الامن الدولي حول الممارسات الاسرائيلية ضد الاماكن الاسلامية المقدسة في فلسطين المحتلة.

وقد تم تقديم الشكوى فعلاً وعقد مجلس الامن الدولي سلسلة اجتماعات لبحث موضوع الشكوى، استمع خلالها الى كلمات المندوبين الذين طالبوا باتخاذ قرار في هذا الشأن. وقد قال مندوب المملكة العربية السعودية في مجلس الامن ان الولايات المتحدة، التي تحمي اسرائيل وتغمض عينيها عن هذه الجريمة، الا تفاجأ اذا سمعت هتاف الله اكبر يردده ملايين المسلمين» (**السفير**، ٢٢/١/١٩٨٦).

وقد ذهب مندوب مصر الى «الانسحاب الاسرائيلي من القدس الشرقية» (**الاهرام**، ٢٢/١/١٩٨٦). ولم تجد خطابات مندوبي الدول العربية والاسلامية امام اعضاء مجلس الامن الدولي، ففي الختام «استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لكي تحول دون اتخاذ مجلس الامن الدولي قراراً يندد بالاعمال الاستفزازية للسلطات الاسرائيلية التي انتهكت حرمة المسجد الاقصى في القدس المحتلة» (**الرأي**، ١/٢/١٩٨٦).

حجر في مياه راكدة

اما على صعيد لجنة القدس التي طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من المغرب دعوتها، فقد عقدت اجتماعها بحضور مندوبيها باستثناء سوريا وايران. وقدم مندوبو كل من منظمة المؤتمر الاسلامي ووزراء خارجية المغرب وسوريا والعراق الاردن والمملكة العربية السعودية ولبنان وايران وباكستان وبنغلادش واندونيسيا وغينيا والسنغال وموريتانيا والنيجر.

في الاجتماع، تقدم الوفدان الاردني والفلسطيني بورقة عمل امام اللجنة لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية على المسجد الاقصى. واعتبر ملك المغرب الحسن الثاني قضية القدس، في كلمته التي القاها في افتتاح الجلسة، قضية «تختلف عن الجولان وعن الضفة الغربية وعن اي تحرك سياسي» (**الشرق الاوسط**، ٢٢/١/١٩٨٦). وناشد سوريا والاردن